الترابط بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية وأثره في السياسة العراقية

الكاتب والباحث: حيدر الخفاجي

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

---

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

الترابط بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية وأثره في السياسة العراقية

قسم الابحاث والترجمة

الكاتب والباحث: حيدر الخفاجي

إنَّ الترابط والتأثير القائم بين أبعاد السياسة العامة يؤدي إلى تعزيز ونجاح السياسة، ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى ضعف وانهيار سياسة ما أو نظام الحكم بأكمله. يصبح هذا التأثير واضحًا بشكل خاص في الترابط الوثيق بين القدرة العسكرية والسياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية.

عند تعريف المصالح الاستراتيجية، يجب أخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار، مثل: القوة العسكرية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة الدبلوماسية. يساعد تقييم هذه العوامل على فهم كيفية اكتساب وتعزيز وعرض القوة في النظام العالمي. وتُصبح هذه الركائز الاستراتيجية فعّالةً عندما تتكامل ويعزّز بعضها الآخر.

تتألف السياسة الخارجية من ثلاثة مستويات هي المفهوم والمضمون والتنفيذ، تتشكل جميعها من خلال الرؤية الخارجية الواقعية إلى حد ما[1].

[1] Analyzing Foreign Policy.SUKHWANT S BINDRA, World Affairs: The Journal of International Issues.Vol. 23, No. 3 (AUTUMN 2019 (JULY-SEPTEMBER)), pp. 26-43 (18 pages) Published By: Kapur Surya Foundation.

لذا فإنَّ التركيز على بعدٍ واحد فقط في صياغة السياسة الخارجية، مثل الاعتماد على قدرة الدبلوماسية دون الالتفات إلى أبعادٍ مهمة أخرى مثل القدرات العسكرية والاقتصادية، لا يُمكن أن يُؤدي إلى سياسة خارجية فعّالة وقادرة على تحقيق المصالح الاستراتيجية.

فالمصالح الاستراتيجية لأي دولة فاعلة في العصر الحالي تنبثق من سياسة ذكية وتوازن بين قدرات عسكرية واقتصادية يتم عرضها في النظام العالمي. في ذات السياق لا ينفصل الاقتصاد عن الدبلوماسية، لأن السياسة الخارجية تتطلب تضافر جهود مجالات القوة الأخرى وتعزيزها، مما يجعلها عمقًا استراتيجيًا للاعب السياسي.

إنَّ الوضع الحالي في الشرق الاوسط والحروب المُدارة المحدودة التي أدت إلى حالة من الفوضى في المنطقة، وضعت جميع اللاعبين من الدول، المجموعات، المنظمات في حالة حرب، مما يشكل ضررًا كبيرًا وخطرًا على اقتصاد بعض اللاعبين في المنطقة خاصة العراق. وفي مثل هذه الظروف، فأن حدوث مواجهة عسكرية جديدة ستكون بمثابة تهديد خطير للاقتصاد العراقي.

يمكن تحليل هذه العملية (للترابط المتبادل بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية) في المحاور التالية:

المحور الأول: عدم التوازن بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية:

لقد اعتمد العراق في سياستة الخارجية خلال العقود القليلة الماضية وبشكل كبير على القوة العسكرية من خلال الردع العسكري. أن مثل هذا النهج في السياسة الخارجية والذي يركز بشكل مطلق على القوة العسكرية، قد تجاهل السياسة الاقتصادية للعراق في النظام العالمي والمنافسة الاستراتيجية دولياً.

كان النجاح المحدود في السياسة العسكرية لايقابله نجاح مماثل في السياسة الاقتصادية، مما أدى إلى مشكلة كبيرة في عدم التوازن بين القوة العسكرية والقدرة الاقتصادية. يعود جزء كبير من هذا الخلل في القوة الاستراتيجية للعراق إلى إنعدام الأمن، والعقوبات الدولية التي فُرضت على العراق بعد غزو الكويت عام 1990.

فتداعيات الحروب والعقوبات السابقة، إلى جانب الإرتجال في صناعة القرار، أدت إلى عدم كفاءة الاقتصاد العراقي وجعلته غير قادر على مواكبة النظام الاقتصادي العالمي، ولايحقق المصالح الاستراتيجية للبلاد.

المحور الثاني: تأثير القوة العسكرية غير المنسجمة مع الدبلوماسية على الاقتصاد العراقي:

كلما كان العمل العسكري في داخل وخارج الاراضي العراقية غير منسجم وغير متناسق مع دبلوماسية الحكومة العراقية كان له تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي.

ومثال على ذلك، الهجمات الأخيرة التي تعرضت لها القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وسوريا والاردن[2]، حيث أدت إلى ضغوط متزايدة على الحكومة العراقية، وعلى اقتصاد البلاد الهش.

يجب ملاحظة أن المصالح والأهداف التي تحدد سلوك القوى الإقليمية والدول في النزاعات قد تختلف وتتباين بناءاً على العديد من العوامل المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والأمن والشؤون الدولية.

[2] Deadly attack on U.S. troops highlights an open-ended military mission. https://www.washingtonpost.com/world/2024/01/30/us-troops-mideast-jordan-iraq-syria/

المحور الثالث: تأثير السياسة الخارجية على الاقتصاد العراقي:

تُعد السياسة الخارجية أحد أبعاد السياسة العامة والتي تتمتع بأنسجام وترابط خاص مع الاقتصاد والتجارة. وهذا الترابط وثيق لدرجة أنَّه إذا اعتبرنا السياسة الخارجية علمًا للمصالح الاستراتيجية، فإن الاقتصاد أيضًا، يُعد أحد مكونات المصالح الاستراتيجية في العالم المعاصر، ويُعدّ مكملًا وداعمًا للسياسة الخارجية.

أن حالة الاضطراب التي يشهدها العالم في المرحلة الراهنة، سيما في منطقة الشرق الأوسط، جعلت العراق، وبحكم موقعه الإستراتيجي، مركزاً لتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية. حيث يتم تفسير الكثير من القضايا والأزمات الراهنة في سياق نوايا وأهداف وسياسات ومصالح وأجندة لدول أجنبية لها حضورها في الساحة العراقية. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية للعراق ناجحة دون النظر إلى قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في آن وأحد.

لطالما بقي الاقتصاد العراقي، كعب أخيل للسياسة الاستراتيجية العراقية، متأخرًا في نموه عن القوة الدبلوماسية والاقتصادية والامنية للبلاد. كما أنَّ جزء من احتجاجات تشرين التي اندلعت في 1 تشرين الأول عام 2019[3]، في بغداد وبقية محافظات الوسط والجنوب العراقي، يعود الى تردّي الأوضاع الاقتصادية للبلد، وانتشار الفساد المالي والإداري والبطالة، وأيضًا كانت نتيجة للسياسات الخاطئة للساسة في البلد.

وعلى الرغم من أنَّ الرد على سياسات وخطوات الخصم أو العدوّ العسكرية والعملية يُعدّ مبدأً لا مفرّ منه في صياغة السياسة الخارجية لأي بلد، إلّا أنّ التركيز على القوة العسكرية والحلفاء الإقليميين دون الالتفات إلى العواقب، يُعدّ نقطة ضعف في صياغة السياسة الخارجية، ويجب على صانعي السياسة إيلاء المزيد من الاهتمام والتفكير في سياق صياغة سياسة واضحة للحفاظ على المصالح الاستراتيجية، وينبغي أن تكون "سياسة الردع الذكي" هي الأولوية في مواجهة أي تهديد أو تخريب منظم، مثل أفعال تنظيم "داعش" الإرهابي وما شاكل ذلك.

يجب إنّ يكون هناك ترابط وتوازن متبادل بين القوة العسكرية من جهة والقدرة الاقتصادية من جهة أخرى بشكل وثيقٌ لدرجة كبيرة، إذ أنَّ أي هجوم قد يُعرّض البلد للخطر ويضرّ في اقتصاده وسياسته الخارجية في ظل غياب التوازن المطلوب بين القدرات العسكرية والإقتصادية.

[3] ظاهرة تشرين العراقية، أو الاحتجاجات العراقية في عام 2019، تعتبر موجة احتجاجات اندلعت في الأول من تشرين الأول 2019 في بغداد وعدد من المحافظات الجنوبية في العراق. اندلعت هذه الاحتجاجات نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وانتشار الفساد المالي والإداري، ومشكلة البطالة. كانت مطالب المتظاهرين تتمحور حول إسقاط النظام الحاكم واستقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، وتشكيل حكومة مؤقتة، وإجراء انتخابات مبكرة.

المصادر:

1- Analysing Foreign Policy. SUKHWANT S BINDRA, World Affairs: The Journal of International Issues.Vol. 23, No. 3 (AUTUMN 2019 (JULY-SEPTEMBER)), pp. 26-43 (18 pages) Published By: Kapur Surya Foundation.

2- https://www.washingtonpost.com/world/2024/01/30/us-troops-mideast-jordan-iraq-syria/

3- Deadly attack on U.S. troops highlights an open-ended military mission.